

الفصل ٣-٤ التوازن في الاقتصاد القومي

المقدمة

يمكن تصور الاقتصاد الوطني سوقاً كبيرة، حيث يتم تداول مئات الآلاف من السلع والخدمات في أنحاء المجتمع كافة. وإذا كان التوازن في سوق سلعة واحدة يتوقف على الطلب والعرض من تلك السلعة، فإن التوازن الكلي في الاقتصاد القومي يتوقف على الطلب الكلي والعرض الكلي.

الطلب الكلي

الطلب الكلي هو مجموع السلع والخدمات التي تطلبها قطاعات المجتمع كافة عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة). ويسهم في الطلب الكلي أربعة قطاعات، بيانها كما يأتي:

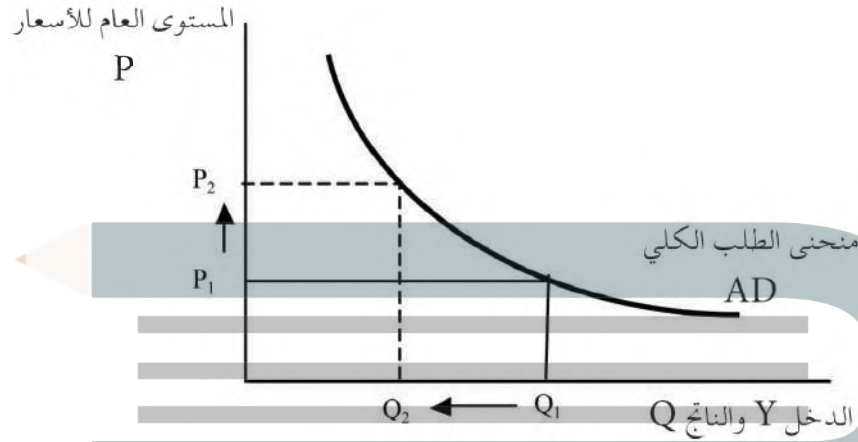
- ١- طلب القطاع العائلي (الإنفاق الاستهلاكي الخاص C).
- ٢- طلب قطاع الأعمال (الإنفاق الاستثماري الخاص I).
- ٣- طلب القطاع الحكومي (الإنفاق الحكومي العام G).
- ٤- صافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات (صافي المعاملات الخارجية = الصادرات X - الواردات M).

وهكذا فالطلب الكلي يعكس مجموع الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة.

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

منحنى الطلب الكلي AD

يوضح منحنى الطلب الكلي الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة على المستوى الكلي عند المستويات المختلفة من الأسعار.



في الشكل السابق، المحور الأفقي يمثل الكميات الكلية المطلوبة معبراً عنها بالناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي والمحور الرأسي يمثل المستوى العام للأسعار. ينحدر منحنى الطلب الكلي AD من أعلى إلى أسفل جهة اليمين مما يعني وجود علاقة عكسية بين الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار، فكلما انخفض المستوى العام للأسعار ارتفع مستوى الطلب الكلي.

وزيادة الأسعار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى يعني انخفاض قدرة الوحدات الاقتصادية على طلب السلع والخدمات المختلفة، أي تتناقص الكميات الممكنة شراؤها، وهذا يفسر الميل السالب لمنحنى الطلب الكلي.

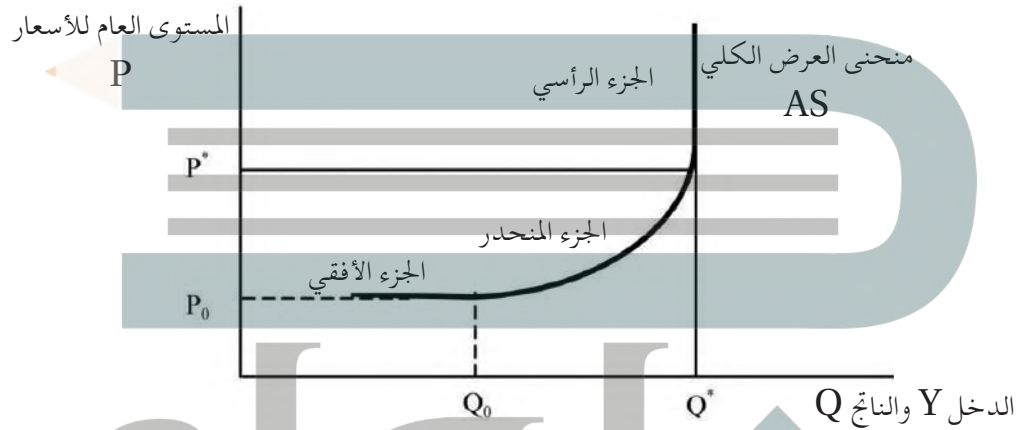


العرض الكلي

العرض الكلي هو مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال مستعداً لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار.

منحنى العرض الكلي AS

منحنى العرض الكلي خط بياني يوضح مستويات الإنتاج القومي المناظرة لمستويات الأسعار المختلفة. ويلاحظ أن كمية الإنتاج التي تكون المنشآت مستعدة لعرضها تتوقف على الأسعار التي تحصل عليها مقابل منتجاتها وعلى مقدار ما تدفعه للعمال وعوامل الإنتاج الأخرى التي تستخدمها في نشاطها الإنتاجي. لذلك فإن منحنى العرض الكلي يعكس الظروف السائدة في سوق عناصر الإنتاج وكذلك الظروف السائدة في سوق السلع والخدمات.



ينقسم منحنى العرض الكلي إلى ثلاثة أجزاء تعكس طبيعة العلاقة بين الناتج القومي الحقيقي والمستوى العام للأسعار في الظروف الاقتصادية المختلفة.

الجزء الأول (الجزء الأفقي)

يكون منحنى العرض الكلي خطاً أفقياً عند جميع مستويات الناتج القومي الأقل من Q_0 . في هذا الجزء لا يصاحب زيادة الناتج القومي الحقيقي أي زيادة في المستوى العام للأسعار.

الجزء الثاني (الجزء المنحدر)

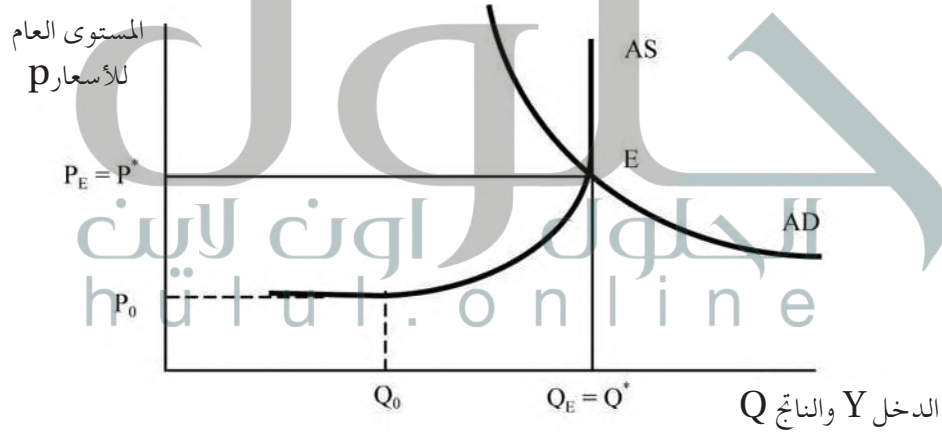
يمتد من مستوى الناتج Q_0 إلى مستوى الناتج Q^* ويكون منحنى العرض منحدراً إلى أعلى أي موجب الميل، وفي هذا الجزء تؤدي كل زيادة في الناتج القومي الحقيقي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كما يرتبط انخفاض الناتج القومي بانخفاض المستوى العام للأسعار.

الجزء الثالث (الجزء الرأسي)

هو الجزء الذي يبدأ بعد مستوى الناتج القومي الحقيقي Q^* ويكون منحنى العرض الكلي خطأً رأسياً، وخلال هذا الجزء لا يمكن زيادة الناتج القومي الحقيقي، أي أن جميع موارد الاقتصاد موظفة بالكامل ولا مجال لزيادة الإنتاج بأي حال مهما ارتفعت الأسعار. ويطلق على مستوى الناتج Q^* ناتج التوظيف الكامل أو دخل التوظيف الكامل، وهو يمثل الحد الأقصى لقدرة المجتمع الإنتاجية؛ لأن جميع موارد المجتمع موظفة بالكامل.

التوازن الكلي

يتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد القومي عندما يتوافق الطلب الكلي AD مع العرض الكلي AS ، أي عندما تتلاقى رغبات وقدرات قطاعات الأربعة لشراء كميات الناتج القومي مع رغبات المنتجين في تقديم هذا القدر من الإنتاج. ويسمى المستوى العام للأسعار الذي يحقق هذا التلاقي مستوى الأسعار التوازني، وكذلك يسمى الناتج القومي الحقيقي الذي يحقق رغبات الطرفين الناتج التوازني.



في الشكل السابق يتحقق التوازن الكلي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS عند نقطة E .

مستوى الأسعار التوازني هو P_E ومستوى الناتج التوازني هو Q_E . معنى هذا أنه عند المستوى العام للأسعار P_E ترغب وتقدر القطاعات الأربعة (القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة والقطاع الخارجي) على شراء الكمية Q_E من الناتج القومي الحقيقي، كذلك ترغب منشآت الأعمال في تقديم نفس الكمية عند هذا المستوى من الأسعار.

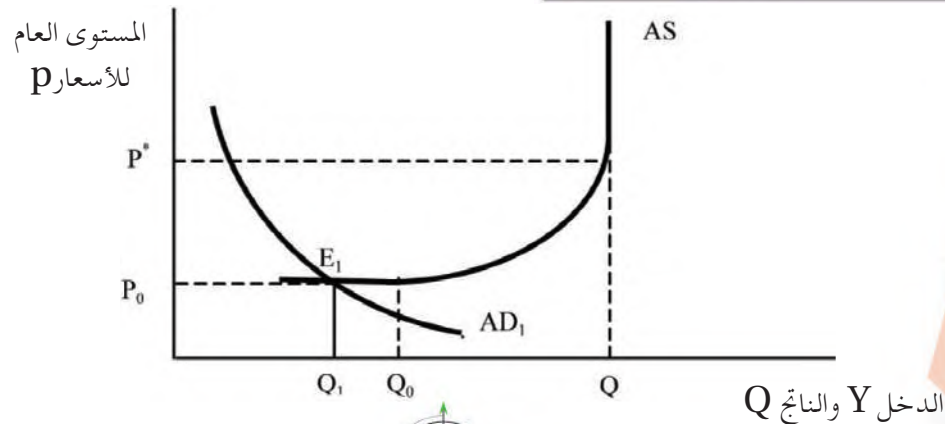
ماذا يحدث إذا كان المستوى العام للأسعار الفعلي يختلف عن المستوى التوازني

إذا كانت الأسعار عند مستوى أعلى من المستوى التوازني، تكون كمية الناتج القومي الحقيقي التي ترغب وتقدر قطاعات الاقتصاد على شرائها أقل من كمية الناتج التي ترغب المنشآت في تقديمها؛ لذلك تتجه الأسعار إلى الانخفاض حتى نصل إلى المستوى التوازني .
أما إذا كان المستوى العام للأسعار أقل من المستوى التوازني، تتجه رغبات القطاعات الاقتصادية إلى شراء المزيد من كميات الناتج القومي، مما يدفع مستوى الأسعار إلى الارتفاع حتى تصل إلى المستوى التوازني .

حالات التوازن الكلّي

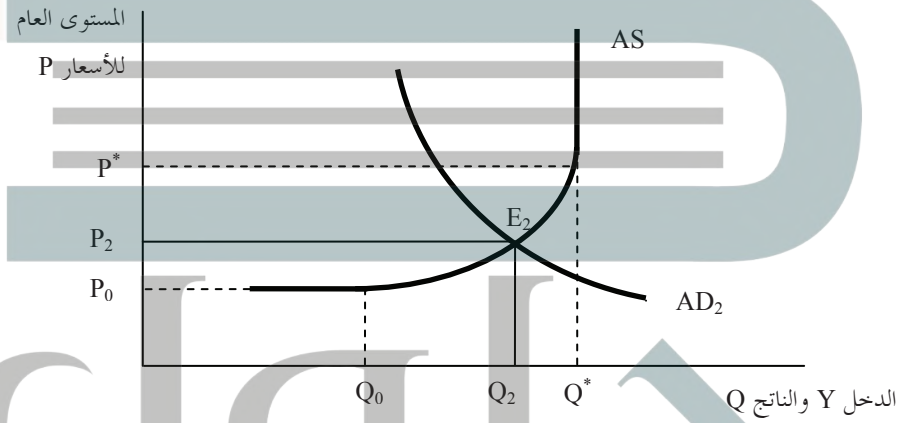
في الشكل السابق، تحقق التوازن عند مستوى الناتج الحقيقي QE الذي يساوي تماماً الناتج القومي الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل Q^* وعند مستوى الأسعار PE الذي يساوي تماماً أقل مستوى أسعار يحقق هذا الناتج P^* ، وهذا وضع نموذجي بالنسبة للمجتمع حيث لا توجد أي موارد عاطلة لأن الإنتاج عند التوظيف الكامل، وكذلك لا يتحمل المجتمع أي ارتفاع غير ضروري في الأسعار .
إلا أنه في الواقع العملي يمكن أن يتلاقى منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي عند مستويات أكبر أو أقل من Q^* ، وبالتالي يكون لدينا ثلاثة احتمالات للتوازن الكلي بعيداً عن الوضع الأمثل :

الاحتمال الأول (حالة الكساد)



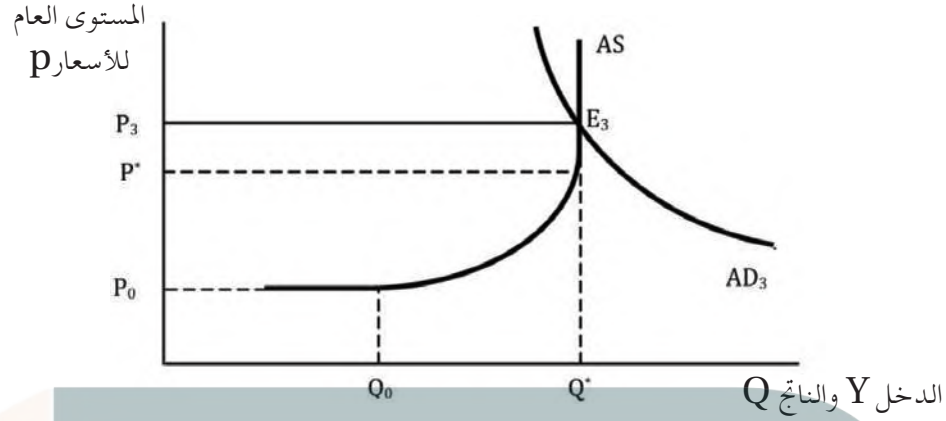
إذا كان الطلب الكلي ممثلاً بالمنحنى AD_1 فإنه يقطع الجزء الأفقي من منحنى العرض الكلي عند نقطة E_1 . في هذه الحالة يتحقق التوازن الكلي عند مستوى الناتج Q_1 ومستوى الأسعار P_0 . في هذه الحالة يعاني المجتمع من الكساد والبطالة؛ لأن الناتج التوازني Q_1 أقل من الناتج المناظر للتوظيف الكامل Q^* ، ونظراً لأنه ناتج توازني فلا يوجد حافز لزيادة الإنتاج لتوظيف الموارد بالكامل. وفي هذه الظروف تتدخل الحكومة بالسياسات الاقتصادية المناسبة لتنشيط الطلب الكلي والحد من البطالة.

الاحتمال الثاني (الاقترب من التوظيف الكامل)



إذا كان الطلب الكلي ممثلاً بالمنحنى AD_2 فإنه يقطع الجزء المائل من منحنى العرض الكلي AS عند نقطة E_2 . في هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد عند مستوى الناتج Q_2 والمستوى العام للأسعار P_2 . ويلاحظ هنا أن الاقتصاد يقترب من مستوى التوظيف الكامل، أي أن أغلب الموارد الاقتصادية لديه مستوعبة في الإنتاج؛ لذلك إذا زاد الطلب على هذه الموارد يتوقع ارتفاع أسعارها مما يضغط في اتجاه رفع المستوى العام للأسعار على المستوى الكلي. هذه الحالة من ارتفاع الأسعار تكون تدريجية ومقبولة طالما أنها مرتبطة بتوظيف المزيد من موارد المجتمع وتنمية الاقتصاد الوطني.

الاحتمال الثالث (حالة التضخم)



إذا كان الطلب الكلي ممثلاً بالمنحنى AD_3 فإنه يقطع الجزء الرأسي من منحنى العرض الكلي AS عند نقطة E_3 . في هذه الحالة يتحقق التوازن الكلي عند مستوى الناتج القومي الحقيقي Q^* وهو مستوى التوظيف الكامل، أي أن جميع موارد المجتمع الاقتصادية مستوعبة بالكامل، لكن هذا التوازن الكلي تحقق عند مستوى مرتفع من الأسعار P_3 أعلى من الحد الأدنى المطلوب لتحقيق مستوى الناتج القومي الحقيقي المناظر للتوظيف الكامل P^* ، وبالتالي يعاني الاقتصاد من مشكلة التضخم. في هذه الظروف تتدخل الحكومة بالسياسات الاقتصادية الملائمة لمكافحة التضخم والحد من ارتفاع الأسعار.

خلاصة الفصل

- الطلب الكلي هو مجموع السلع والخدمات التي تطلبها قطاعات المجتمع كافة عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة).
- يسهم في الطلب الكلي أربعة قطاعات هي: القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي وصافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات (الصادرات - الواردات).
- يوضح منحنى الطلب الكلي الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة على المستوى الكلي عند المستويات المختلفة من الأسعار.
- العرض الكلي هو مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال مستعداً لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار.
- منحنى العرض الكلي خط بياني يوضح مستويات الإنتاج القومي المناظرة لمستويات الأسعار المختلفة.
- ينقسم منحنى العرض الكلي إلى ثلاثة أجزاء تعكس طبيعة العلاقة بين الناتج القومي الحقيقي والمستوى العام للأسعار في الظروف الاقتصادية المختلفة.
- يتحقق التوازن الكلي في الاقتصاد القومي عندما يتوافق الطلب الكلي AD مع العرض الكلي AS .
- الوضع النموذجي للتوازن الكلي يتحقق عندما يكون الناتج الحقيقي عند مستوى ناتج التوظيف الكامل Q^* وعندما يكون مستوى الأسعار هو أقل مستوى أسعار يحقق هذا الناتج P^* .
- يحدث الكساد إذا كان الطلب الكلي يقطع الجزء الأفقي من منحنى العرض الكلي.
- يحدث التضخم إذا كان الطلب الكلي يقطع الجزء الرأسي من منحنى العرض الكلي.
- يقترب المجتمع من وضع التوظيف الكامل إذا كان الطلب الكلي يقطع الجزء موجب الميل من منحنى العرض الكلي.



أسئلة الفصل

- (١) اذكر عناصر الطلب الكلي .
- (٢) ارسم منحنى الطلب الكلي موضحاً البيانات الكاملة على الرسم .
- (٣) عرّف العرض الكلي .
- (٤) ارسم منحنى العرض الكلي موضحاً أجزائه الثلاثة .
- (٥) وضح بيانياً التوازن الكلي في كل حالة مما يأتي ، ثم حدّد أي الحالات تكون مرغوبة

للمجتمع :

- أ . حالة التضخم .
- ب . حالة الكساد .
- ج . حالة الاقتراب من التوظيف الكامل للموارد .



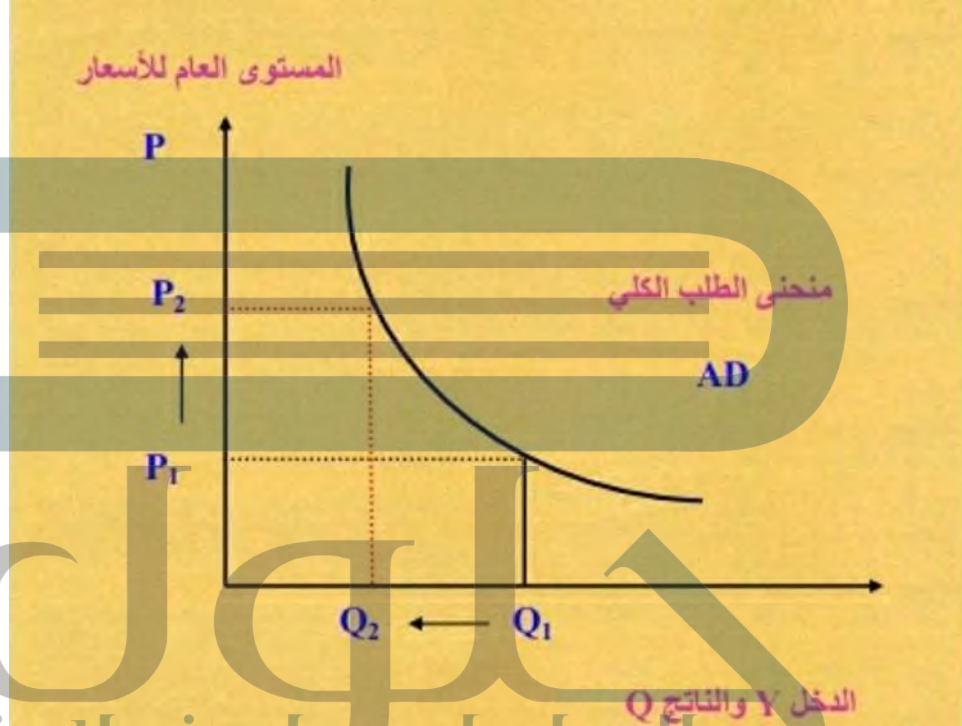
نشاط إثرائي

- (١) إذا كانت الأسواق تعاني من الكساد لفترة طويلة وتريد الحكومة التدخل لتنشيط الاقتصاد . في رأيك ما عناصر الطلب الكلي التي يتعين تحفيزها للخروج من حالة الكساد؟
- (٢) إذا ظهرت مشكلة التضخم في المجتمع ، ما السياسة الاقتصادية التي تقترحها للحد من هذه المشكلة؟

(1) عناصر الطلب الكلي:

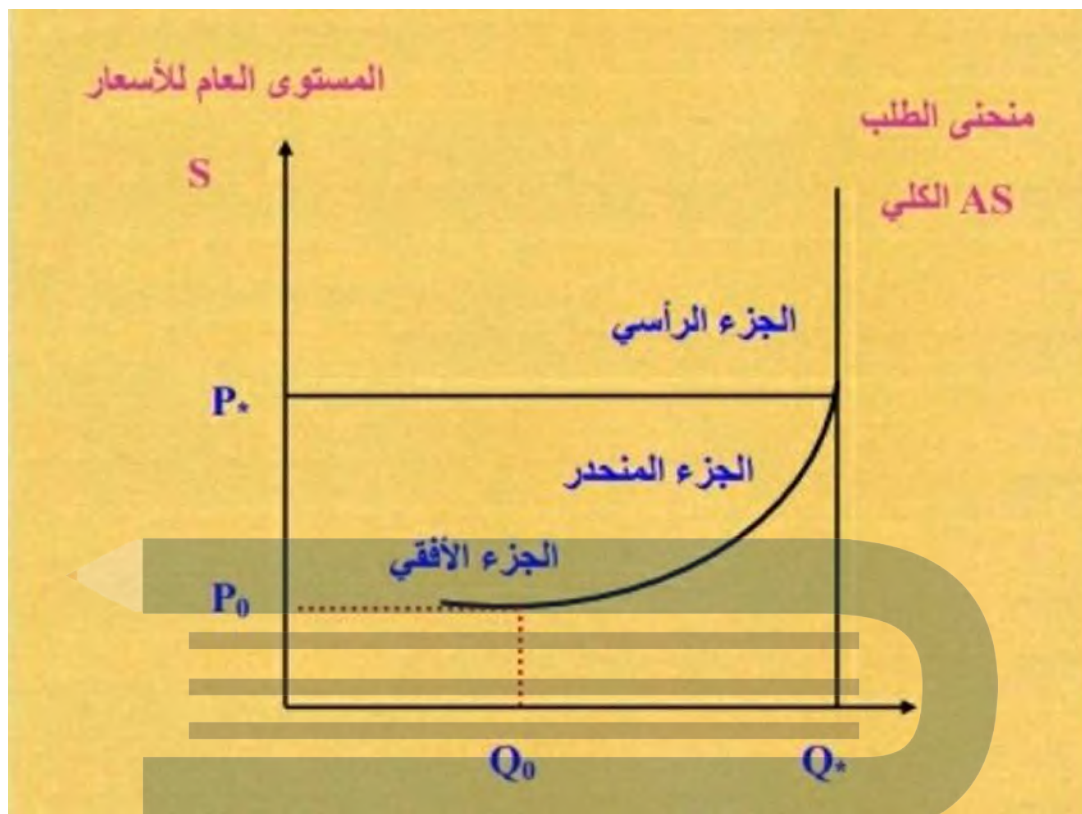
- طلب القطاع العائلي.
- طلب قطاع الأعمال.
- طلب القطاع الحكومي.
- صافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات.

(2) منحنى الطلب الكلي:

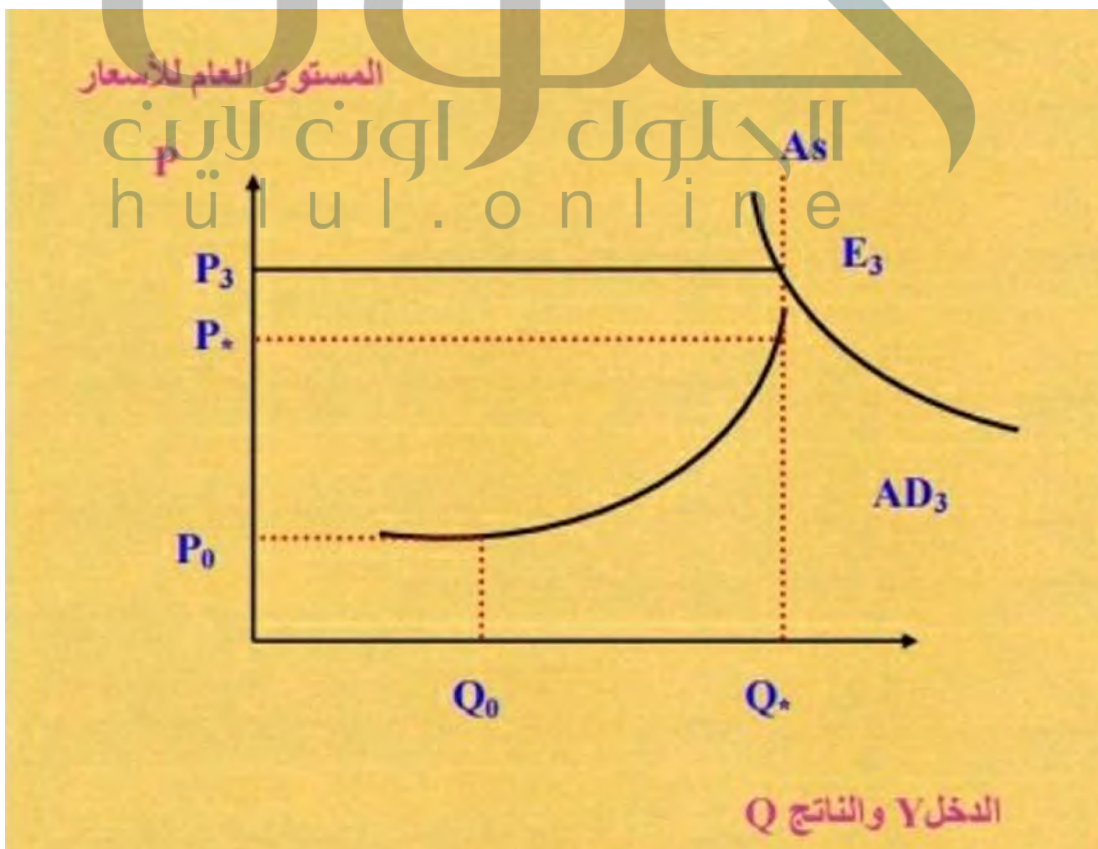


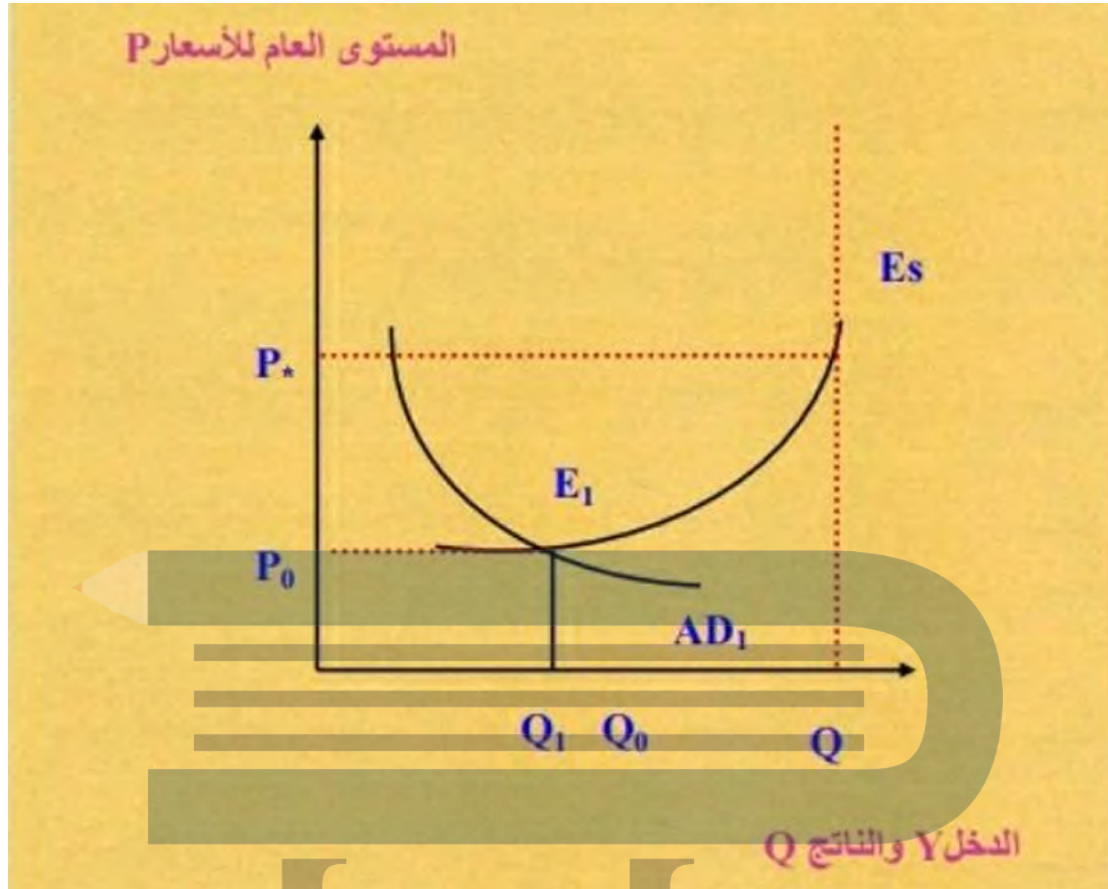
(3) هو مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال مستعداً لإنتاجه وبيعه خلال فترة زمنية (عادةً سنة) عند المستويات المختلفة للأسعار.

(4) منحنى العرض الكلي



(5) أ- حالة التضخم:





ج- حالة الاقتراب من التوظيف الكامل للموارد

